العرب
الجمعة 2021/10/29
السنة 44 العدد 12224

المركزي الليبي يستعين بالتجربة الفرنسية لتحسين خدماته المالية

طرابلس – فرضت التحديات التي تعترض مصرف ليبيا المركزي على مجلس إدارة البنك الاستعانة بخبرات فرنسية لكسب تحدي الشمول المالي لتطوير الخدمات المالية بعد أن عانى هذا الكيان من انعكاسات الحرب التي شهدتها البلاد.

وذكرت وكالة الأنباء الليبية الرسمية أن محافظ المركزي في طرابلس الصديق الكبير اجتمع مع أعضاء من مؤسسة خبراء فرنسا يتقدمهم الرئيس التنفيذي جيرمي بولي وفريق الدعم الفني المرافق له، بحضور خوسيه أليغري نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا.

ووفق منشور على صفحة المركزي على فيسبوك قال الكبير أثناء الاجتماع إنه "من الضروري ضبط آليات عمل التكنولوجيا المالية، وتطوير عمل مركز المعلومات الائتمانية ومشروعات التمويلات متناهية الصغر".

ويعتقد خبراء أن السلطات النقدية الليبية عليها الاعتماد ليس على التجربة الفرنسية فقط، بل يجب اللجوء إلى تجارب عالمية أخرى والاستعانة أيضا بمشورات فنية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى تنجح في مساعيها.

ويعاني القطاع المصرفي في ليبيا من الترهل والانقسام حيث لم يكن متطورا بما فيه الكفاية نتيجة لامبالاة السلطات النقدية قبل الحرب وبعدها بسبب إدمان البلد على ريع النفط.

وعرى تفجر الأزمة السياسية واندلاع الحرب عقب الإطاحة بمعمر القذافي قمة جبل مشكلاته المزمنة وأظهرت ضعف دوره وتجلت بوضوح مع انقسام المركزي.

وفي دليل على ذلك، تجد الشركات والأفراد حتى الآن صعوبات في إجراء المعاملات المالية الأساسية، وهو ما يسلط الأضواء على استمرار الخلل ويكشف أن وقف الخلافات على مصادر القوة الاقتصادية بين الأطراف المتنافسة يبدو أمرا صعبا.

وكان اجتماع مجلس إدارة المركزي، بشقيه الأول في طرابلس والثاني موازٍ بمدينة البيضاء شرق البلاد الذي يرأسه علي الحبري، بكامل هيئته في ديسمبر الماضي لأول مرة منذ 6 سنوات لتوحيد سعر صرف الدينار الذي فقد قرابة 70 في المئة من قيمته منذ اندلاع الأزمة علامة على أن ثمة ما يدعو إلى التفاؤل بأن توحيد المركزي بات مسألة وقت.

الصديق الكبير

نحتاج إلى ضبط آليات عمل التكنولوجيا المالية وتطوير الائتمان

وفي أواخر العام الماضي وبمساعدة من الأمم المتحدة تم وضع اللمسات الأخيرة على عقد مع شركة ديلويت للمحاسبة الدولية لإجراء المراجعة المالية للمؤسسات التي انقسمت في أعقاب انقسام ليبيا منذ 2014.

وفي يوليو الماضي تسلم رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة نسخة من تقرير المراجعة من مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا يان كوبيش. وقال في ذلك الوقت إن "توحيد المركزي هدف لا بد من تحقيقه، وبأسرع وقت ممكن".

ومع ذلك، تؤكد المؤشرات أن مسار توحيد الاقتصاد الليبي لا يزال يواجه العراقيل بسبب عدم الاتفاق بشكل واضح على إنهاء انقسام المؤسسات السيادية على الرغم من المبادرات المطروحة، وفي مقدمتها المركزي الذي من المفترض أن يكون أحد أركان بناء اقتصاد البلد النفطي ومن أهم المحركات الأساسية للتنمية.

وقبل الاتفاق على إنهاء الحرب عانى الليبيون وأصحاب الأعمال من مشكلة الحصول على السيولة من البنوك التي لا تزال تتخبط تحت وطأة الانقسام، مما يبقي الاقتصاد المعتمد على الريع النفطي في دائرة الخطر جراء الشلل التام الذي يضرب كافة القطاعات.

وتشير بيانات اتحاد المصارف العربية المنشورة على منصته الإلكترونية إلى أن النظام المصرفي الليبي يضم 38 مؤسسة مالية أكثر من نصفها أجنبية.

وتتوزع المؤسسات المصرفية بين 16 بنكا محليا منها المصرف الليبي الخارجي ومصرف الوحدة، و14 بنكا عربيا منها المؤسسة العربية المصرفية البحرينية ومصرف بيرايوس المصري، إلى جانب 8 مصارف أجنبية أبرزها أتش.أس.بي.سي البريطاني.

ونتيجة لحالة التخبط القائمة فإن الخبراء يجمعون على أنه من الصعب تحديد حجم المعاملات السنوية لتلك المصارف، كما أنه لا توجد بيانات دورية رسمية تشير إلى كيفية تحرك أموالها أو الأرباح التي تجنيها إن وجدت.

ووفق تقرير أصدره البنك الدولي نهاية 2020 لا يزال المركزي على الرغم ممّا مر به من صعوبات على المستويين الإداري والمالي المساهم الأكبر في البنوك المملوكة للدولة، والتي تستحوذ على 90 في المئة من الودائع والقروض.

كما أنه الجهة المختصة بالرقابة على القطاع المصرفي. مما يجعل من أهمية توجيه الأنظار إليه لإحيائه من جديد أمرا حتميا.

ويقول محللون إن هذه الحالة من عملية سيطرة البنوك الحكومية على أموال الليبيين من بوابة الودائع والإقراض تنطوي على أوجه لتضارب المصالح منها التساهل المحتمل لصالح البنوك الحكومية.

وأشاروا أيضا إلى مسألة منح الائتمان للمستفيدين ذوي العلاقات مع المتنفذين في السلطة. وأكدوا أن هذا في حد ذاته يجعل النظام المالي برمته محل شك كونه سيضعف قدرته على تقديم ما هو مطلوب منه.

الحياد الكربوني يكلف سابك 4 مليارات دولار

الرياض – كشفت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) الخميس عن التكاليف المحتملة التي ستجعلها تساهم في مسح البصمة الكربونية للبلد الخليجي في السنوات المقبلة.

وقال يوسف البنيان الرئيس التنفيذي لسابك خلال مؤتمر صحافي في الرياض عقب إعلان الشركة عن نتائج أعمالها للربع الثالث من العام الجاري، إن "تحقيق أهداف خفض انبعاثات الكربون سيكلف الشركة مبدئيا ما بين ثلاثة وأربعة مليارات دولار".

وأشار إلى أن الشركة ستعلن عن مشروعات جديدة في الربع الأول من عام 2022، موضحا أن هذه المشاريع قيد الدراسة الآن، وهي تندرج تحت القطاعات الرئيسية للشركة سواء البتروكيمياويات أو المغذيات الزراعية.

وتروّج السعودية الثرية، وهي أيضا واحدة من أكثر الدول المتسبّبة بالتلوث في العالم، بقوة لمميزات الاقتصاد الدائري للكربون في مؤتمر "مبادرة مستقبل الاستثمار" المنعقد حاليا في الرياض.

وخلال مؤتمر مبادرة "السعودية الخضراء" الذي انعقد في الرياض الأسبوع الماضي، أعلنت سابك عن سلسلة من التدابير التي ستقوم بها في مشروعاتها ضمن استراتيجيتها للحياد الكربوني بحلول العام 2050.

وقالت آنذاك إن لديها خططا للاستثمار في "تيسايد" المملكة المتحدة لتقليل انبعاثات الكربون بنسبة تصل إلى 60 في المئة خلال المرحلة الأولى، وجعلها واحدة من أقل مرافق التكسير التي ينبعث منها الكربون في العالم.

وسيتم في المرحلة الثانية إجراء دراسة جدوى لتحقيق الحياد الكربوني عبر استخدام الهيدروجين كمصدر للطاقة.

وكان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قد أطلق في ذلك المؤتمر مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، والتي قال إنها تهدف إلى استثمار 39 مليار ريال (10.4 مليار دولار) لخفض انبعاثات الكربون في المنطقة وحماية البيئة.

وتعتبر سابك، التي أعلنت عن زيادة بواقع خمسة أمثال في أرباح الربع الثالث بدعم من ارتفاع متوسط أسعار البيع، من أهم الشركات السعودية وتملك شركة أرامكو الحكومية النفطية 70 في المئة من أسهمها.

وقفزت أرباح سابك أكبر مُنتِج للبتروكيمياويات والأسمدة والصلب في منطقة الشرق الأوسط، بنسبة 412.8 في المئة على أساس سنوي، في الربع الثالث من العام الحالي، لتصل إلى 5.6 مليار ريال (1.5 مليار دولار).

وارتفعت العوائد من نحو 290 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي لكنها لم تصل إلى متوسط تقديرات أربعة محللين جمعتها رفينيتيف والبالغ 1.63 مليار دولار.

يوسف البنيان

الأداء المالي لسابك يعكس مواصلة التعافي من الجائحة

وعلى أساس فصلي، تراجعت أرباح الشركة بنسبة 26.8 في المئة مقارنة بالربع الثاني الذي حققت فيه صافي ربح بلغ أكثر بقليل من ملياري دولار.

وعزا المسؤولون في سابك هذا الانخفاض إلى زيادة تكلفة المبيعات نتيجة ارتفاع أسعار مواد اللقيم وانخفاض الكميات المبيعة، لكن إيراداتها زادت بواقع 49 في المئة إلى 11.7 مليار دولار.

وقالت سابك إن "أرباحها الصافية زادت ليس فقط نتيجة ارتفاع متوسط أسعار البيع، ولكن أيضا بزيادة حصتها في نتائج أعمال مشروعات مشتركة وشركات تابعة لها".

وأظهرت نتائج سابك، لفترة الأشهر التسعة الأولى من 2021، تحوّل الشركة لتحقيق أرباح قدرها 4.8 مليار دولار، مقارنة بخسائر بلغت 590 مليون دولار على أساس سنوي، وهو ما أرجعت الشركة سببه إلى ارتفاع متوسط أسعار بيع المنتجات، وكذلك حصتها في أرباح مشاريع مشتركة وشركات زميلة.

وعلق البنيان على نتائج الشركة الفصلية قائلا إن "الأداء المالي لسابك خلال الربع الثالث في 2021 يعكس مواصلة التعافي من تأثير الجائحة وإن كان بمستوى أقل من الأداء القوي الاستثنائي خلال الربع الثاني".

نحتاج إضفاء بعض اللمسات على المنتج قبل تسويقه

ألا أدلك على كيفية العناية بنبتة مدرة للأرباح

المغرب يسعى لتحويل أعباء القنب الهندي إلى فرص اقتصادية

استراتيجية مندمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإنعاش مناطق زراعة النبتة

يكشف المغرب من جهوده لتغيير الوضع القائم في المناطق الشمالية المعنية بزراعة القنب الهندي عبر استراتيجية مندمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحويل أعباء هذه النبتة إلى فرص استثمارية مثمرة بعد تقنين تجارتها، حيث من المتوقع أن تدر عوائد إضافية سنويا للدولة وتوفر فرص عمل مستدامة للسكان المحليين.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – تترقب الأوساط الاقتصادية والشعبية في المغرب البدء فعليا في تنمية مناطق زراعة القنب الهندي، والذي تعول عليه الحكومة لتحويل الأقاليم الشمالية من حجر عثرة أمام التنمية إلى فرصة لتعزيز الاستثمار وفتح فرص جديدة في سوق العمل.

ويرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره السنوي لعام 2020 أن الحكومة عليها اعتماد استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بتلك المناطق تقوم على إدماج المزارعين المحليين بمختلف الاستعمالات المشروعة للنبتة وتحويلها الصناعي.

وركز خبراء المجلس في تقريرهم على ضرورة أن تتضمن الاستراتيجية منظومة إنتاج زراعي مبتكرة ومستدامة، ونمطا اقتصاديا مقننا دون عوائق حتى يتمكن المغرب من الاندماج الإيجابي في السوق الدولية.

كما اشترط تنفيذ خطة استعجالية لتطوير البنية التحتية للطرقات ومختلف المشاريع التنموية الصغيرة بهدف فك العزلة عن المناطق التي تنتشر فيها زراعة القنب الهندي، وتسهيل تطوير النشاط الاقتصادي.

وطالب كذلك بوضع برنامج خاص لتطوير أنشطة اقتصادية واجتماعية مدرة للدخل وتوفر فرص عمل للحد من أسباب التوترات الاجتماعية، مع تنويع مصادر دخل سكان تلك المناطق، الذي يقتصر اليوم بشكل كبير على القنب الهندي.

وقال أحمد رضا الشامي رئيس المجلس إن "الاستراتيجية يجب أن توفر حوافز خاصة لجلب الاستثمار والخبرة المحلية والدولية إلى تلك الجهات في مجال أنشطة تحويل القنب الهندي، والحرص على المحافظة على البيئة".

وحتى تنجح السلطات في مساعيها يفترض تعزيز تنظيم المزارعين في التعاونيات لتسهيل الحصول على الحقوق الحصرية لمناطق الزراعة أو الأصناف أو المنتجات المتأتية منها وسلسلة تستند بقوة إلى البحث والابتكار قصد خلق منتجات مبتكرة من خلال الاستفادة من خصائص القنب الهندي المغربي، ووضع آلية لتنسيق ورصد وتشجيع البحث والابتكار لتحويل هذه النبتة.

وأضاف الشامي "على الحكومة الانفتاح على الخبرات التكنولوجية اللازمة لتطوير هذه الزراعة والضمانات الضرورية للوصول إلى الأسواق عبر توفير إنتاج له أهميته بالمقارنة مع منافسين آخرين".

وصادق البرلمان في مايو الماضي على مشروع قانون يتيح استخدام القنب الهندي في الأغراض الطبية والصناعية، في تحول تطمح منه الرباط إلى استغلال الفرص التي تتيحها السوق العالمية لتجارة هذه النبتة بالطرق المشروعة وجذب استثمارات لتنمية هذا المجال.

وكانت وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال قد قالت في مارس الماضي إنها أعدت برنامجا يستهدف تنمية 98 إقليما لزراعة القنب الهندي والتي يفوق تعداد سكانها مجتمعة مليون شخص، يقوم على 3 ركائز تتمثل في التنمية الاجتماعية وتطوير الاقتصاد وصداقة البيئة.

وأكد الباحث في اقتصاد القنب الهندي شريف أدرداك أن تقنين زراعة القنب الهندي للاستعمالات المشروعة سيضمن مداخيل هامة لخزينة الدولة، خصوصا مع وجود طلب خارجي على هذه المنتوجات المغربية.

ويقول اقتصاديون إن على الحكومة تشجيع الاستثمار في مادة القنب الهندي في إطار مواصلة برنامج "انطلاقة" الذي سيستفيد من دينامية جديدة في إطار الشراكة مع مختلف الشركاء.

وترى الحكومة أن تطوير الزراعات المشروعة للقنب الهندي كفيل بتحسين دخل المزارعين وحمايتهم من شبكات التهريب الدولي للمخدرات وجلب الاستثمارات العالمية، بهدف الاستفادة من مداخيل السوق الدولية لهذه النبتة.

وبحسب وثيقة مشروع موازنة 2022، سيتم بذل مجهودات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، العاملة في مجال التصدير، سعيا لتوفير فرص عمل وخلق القيمة المضافة.

وتماشيا مع الجهود المبذولة لإنعاش الاقتصاد وتطوير المنظومة المواكبة للشركات، ستعمل الحكومة على اعتماد ميثاق الاستثمار ومراجعة الإطار التحفيزي له من أجل تشجيع الشركات على الاستثمار أكثر في أنشطة ذات قيمة مضافة عالية.

وفي خضم ذلك، برزت دعوات لإنشاء سلسلة مندمجة علاجية وصناعية للاستفادة من زراعة القنب الهندي محليا عبر التطوير المشترك لإنتاج النبتة وتحويلها مع استهداف مزارعين منتجين يمكنهم القيام بإجراء تحويلات معينة للنبتة وبيع المنتجات المشتقة منها.

ومن جهة أخرى، تطوير الصناعات التحويلية والاستخراجية التي تصل إلى التصنيع الدوائي أو أي منتوج آخر ذي قيمة مضافة عالية.

ولتقنين زراعة القنب الهندي لأغراض طبية وصناعية، استحدثت الحكومة الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي، وأضيفت هذه الوكالة إلى المؤسسات ذات الطابع الاستراتيجي في البلاد.

ويعتبر أدرداك، الذي يرأس جمعية كنفدرالية جمعيات صنهاجة الريف التنموية، أن إنشاء هذه الوكالة "خيار استراتيجي ينم عن وعي المسؤولين بأهمية الانخراط في السوق العالمية للمنتوجات الطبية والصناعية للقنب الهندي".

ويمثل تقنين زراعة القنب الهندي، واستعماله في أغراض طبية وصناعية، فرصة للمزارعين للمساهمة في خلق ديناميكية اقتصادية، لن ترتبط فقط بالزراعة، بل وأيضا بالصناعة المرتبطة بهذه النبتة، وهو ما سيجلب استثمارات هامة وواعدة في مجال صناعة الأدوية، ستساعد على خلق فرص شغل مباشرة وغير مباشرة لأبناء المناطق الشمالية من المغرب.

أحمد رضا الشامي

الانفتاح على الخبرات التكنولوجية مهم لتطوير هذه الزراعة

شريف أدرداك

تقنين إنتاج القنب الهندي يضمن المداخيل نظرا لتنامي الطلب

ويؤكد خبراء أن الاستثمار في تطوير سوق محلية للقنب الطبي والصناعي يأتي بسبب عائداته المادية وفوائده الطبية، إذ تظهر الأرقام الرسمية أن عائدات السوق العالمية للقنب الطبي بلغت نحو 16.5 مليار دولار في العام 2019، فيما تشير التوقعات إلى أن هذا الرقم سيصل إلى نحو 44.4 مليار دولار بحلول 2024.

وتتماشى هذه الجهود مع توجهات التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد الرامية لتحديث النسيج الاقتصادي عبر إدماج عدد أكبر من الأنشطة في القطاع الرسمي والرفع من القيمة المضافة المحلية، مما يسمح بالترويج لعلامة "صنع في المغرب".

ووفق معطيات وزارة الداخلية، فقد تقلصت مساحات زراعة القنب الهندي في الأقاليم الشمالية في السنوات الأخيرة بنحو 65 في المئة، أي من134 ألف هكتار إلى قرابة 47.5 ألف هكتار بعد تقييم أنجزته السلطات بالاعتماد على صور الأقمار الاصطناعية.

وأشارت الوزارة في دراسة كشفت عنها في مايو الماضي إلى أن الدخل الصافي السنوي من الهكتار الواحد لزراعة القنب الهندي قد يصل إلى 13 ألف دولار.